

التفخيم في العربية ومستوياتها

د. عبد الحميد الأقطش *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٨/١٢/١٨

تاريخ القبول: ٢٠٠٩/٨/٥

ملخص

يتوخى البحث النظر اللغوي حول: مفهوم التفخيم ومصطلحاته في العربية، وعلاقته بالحركات والصوامت، وحراكه بين التطور والجمود، وقيمته التوليدية صرفياً ودلالياً. وعموماً فالتفخيم ظاهرة لازمة مع صوامت الإطباق (ص ض ط ظ)، واختيارية فيما عدا ذلك من الصوامت، وثمة مرونة وترخص في استعمال التفخيم، ما بين عربية نظامية، وأخرى غير نظامية، وأما عن قيمته التوليدية: فهو مجرد ظاهرة صوتية محضة، لها أثرها في بناء الموسّقة الداخلية للمفردات حسب.

Abstract

Emphatic Pronunciation And Its Levels In Arabic

This study intends to investigate a linguistic issue regarding to the concept of the emphatic or valorized phonemes in Arabic, its relationship with both vowels and consonants, and its generative morphological and semantic value.

Emphatic phenomenon is, generally, a necessary feature with the valorized (muṭbaqa) consonant. phonemes, i.e (š.ḍ.ṭ and ḍ) and an optional feature with other consonants.

It is believed, in this context, that there has been some sort of development and easiness in emphasizing consonants on the level of standard and non-standard Arabic. As for the generative value, emphasizing consonants seems to be completed phonological phenomenon which practices some impact on only internal music of words.

* قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مقدمة

ربما لا يخفى، أن مطاوي الموروث اللغوي تكاد لا تحقّق إلاّ بشذرات ضئيلة عن مشكل (التفخيم)، سواء في التمثيل له، أو في التنظير حوله، وفي المعتاد أن تُلاحظ تلك الشذرات بحواشي التكلم عن مُشْكل (الإمالة)؛ على الرغم من كون الإمالة أضعف ذُيُوعاً في التداول. وبلا أصالة في الكلام الفصيح البتّة.

وعليه، فمن وكّد هذا البحث أن يَنْتَحي الصبغة التطورية، التي تُثير الأنظار اللغوية حول مشكل التفخيم بعامّة، عبر مراحل استعماله في (العربية ومستوياتها)، من (الفصحى النظامية) إلى (الوسطى غير النظامية)، مع الاستناد في اختيار النماذج، وفي تحليلها، إلى طريقة البرهنة الإدراكية، لا المُختَبَرِيّة.

وقد كان عمُدة في نماذج الفصحى النظامية الملفوظ المفخم بالسماع، لدى كفاة المتعلمين من فقهاء العربية، وأمّاثلهم من مُجيدي القُرّاء؛ فأما في نماذج العربية الوسطى غير النظامية، فالملفوظ المفخم بالرواية لا السماع، من قراءات القرآن الكريم، ولغات العرب، ولحن العامة، ويَنْدرج في هذا المقام أيضاً، الملفوظ المفخم بالسماع لدى المتقّفين غير المختصين، بنحوهم في الأردن خاصة.

ونَهَضَتُ المباحثة في موضوع التفخيم هنا، بأربعة المحاور الموالية: مفهوم التفخيم ومصطلحاته، وعلاقته بالحركات وبالصوامت، وجراكه بين التطور والجمود، وقيّمته التوليدية؛ صرفياً ودلالياً.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح (العربية الوسطى) هو بالأساس من صنعة أستاذنا المستشرق الألماني (ولف ديتريش فيشر^(١))، فهو يدأب في أبحاثه العديدة عن العربية وتفرعاتها إلى إطلاق هذا المصطلح على العربية المُختَلطة القواعد، من الفصحى وسواها، مما يَنْحَرَف عن نظامها جزئياً، وليس إلى حدّ المُباينة، بوصف هذا النمط (ككل) نمطاً لغوياً مُوازيّاً نسبياً للنمط الموحد في الفصحى النظامية، وقد غدا مصطلحاً شبه قارّ لدى معظم المستشرقين الألمان.

مفهوم التفخيم ومصطلحاته

شغلت عملية تسمية المسميات بالأسماء (الكلمات) بالإنسان، منذ ابتدأ يعي العالم من حوله، وما زالت المشغلة مستمرة إلى يومنا هذا، وفيما عدا النزعة التوفيقية الغابرة، بنحوها عند ابن فارس من أن الله - جَلّ في علاه - قد "عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا"^(١)، أي أسماء الموجودات؛ فإن النزعة الاصطلاحية السائدة تُسَلِّمُ كليا، بأن التسمية مجرد مواضعة وتواطؤ؛ وهي تعكس نظرة أو خبرة مُنجزها حبالها؛ الفرد والمجتمع في هذا على سواء.

وكذلك لا يَبْغُ أن تتعدد التسميات للمسمى الواحد، ومثله في موضوع البحث المائل هنا، فثمة تتوارد عليه المصطلحات: (التفخيم، والإطباق، والفتح، والنَّصْب، والإشمام). وكلها من قبيل المشترك اللفظي، بل المشترك المصطلحي.

ولأن مصطلح (التفخيم) هو الأكثر شيوعاً، واستقراراً، فقد وُسِمَ البحث به عنواناً له. ويَمْتَدُّ التكلم أسفله حول كل مصطلح على حدة.

(١) ابن فارس: أحمد بن الحسين. صاحب في فقه اللغة وسنن العربية، ت. مصطفى الشويحي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣، ص ٣٣.

التفخيم

يرد في المصنفات اللغوية شرح لمعنى (التفخيم) بمتراادات مثل: التَّغْلِيظ، والتَّسْمِين، والتَّكْيِيد، والرَّبَاوَة، والْحَقَاوَة، وتُناظَر أحياناً بمتراادات مثل: التَّدْقِيق، والتَّخْفِيف، والتَّخْلِيل، والنُّحُولَة^(١).

وغير خفي وجود خاصية مشتركة تتعالق بها هذه المترادات، وهي خاصية الانحراف بالزيادة أو النقص عن معنى الأصل المعتاد؛ فلا يقال بالتغليظ، ولا بالتدقيق مثلاً، إلا مع لَمَح زيادة صفة، أو نقص صفة.

وكذلك أخذ هذا الفهم اللغوي مجراه، وبقي مُضْمَناً ولازماً في المعنى الفني الاصطلاحي الذي صارت إليه مفردة (التفخيم) عند فقهاء الدرس الصوتي العربي، وبرأسهم سيبويه، كأول من أورد مصطلح (التفخيم) في تَكْلَمِهِ عن حروف (أصوات) غير أصلية في العربية، لكنها مُسْتَحْسَنَة في قراءة القرآن والأشعار، فذكر منها "ألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة"^(٢)، وحافظ لاحق سيبويه على هذا الفهم، وتناقلوه إلا من تعديل طفيف من جهة اللفظ أو المثال، فابن جني يقول: "وأما ألف التفخيم، فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: السلام عليكم، وقام زيد، وعلى هذا كتبوا الصلاة، والزكاة والحياة بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو"^(٣).

ومن ناحية عضوية فظاهرة (التفخيم) إنما تتولد بعمليتين نطقيتين تصطحبان معاً، وكلاهما يعتمد على حركة اللسان؛ فأمّا إحداهما فرئيسة أمامية، تقع في المخرج الأسناني أو اللثوي من المجرى الفموي، وفي ضوئها يأخذ الصوت صفته العضوية، من حيث المخرج، وأمّا الأخرى فتأنيوية خلفية، وهي الأهم، وتقع في مجرى فم الحلق بأعلاه، حيث يستعلى ظهر اللسان (ثلاثة الأخير)، مُتَّخِذاً شكل الاستدارة، ومقارباً جداً منطقة الحنك اللين (الطبق) على حين يرتد مؤخّر اللسان (جَنَرَة) نحو الحلق، مُخِذاً تضيقاً في هذا المخرج (الحلق - طريقي)، وإذ ما يَنْحَصِر الهواء هنا، فإنه يحدث جرساً صوتياً خاصاً، أو رنيناً معيناً، هو ما يُوصف بالتفخيم.

الإطباق

التوليد اللغوي في مصطلح (الإطباق)، مرجعه المجاز العقلي، الذي به انتقل اللفظ من مفهوم عضوي لحركة اللسان نحو الطبق، إلى مفهوم سمعي، للصوت الناجز عن تلك الحركة، ويختص ذلك في العربية بأربعة صوامت (ص ض ط ظ) يلزمها الإطباق أصلاً ووجوباً، وقد أدرك فقهاء العربية منذ سيبويه خصيصة هذه الصوامت، وخلصوا عليها مصطلح (المطبقة)، يقول سيبويه: "فأما المطبقة، فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف (الأصوات)، لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك. فإذا وضعت لسانك، فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف،

(١) انظر: ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ت. عبدالعال سالم، بيروت، ص ٤٢. ابن جني: سر صناعة الإعراب، ت. حسن هندلوي، دمشق، ١٩٩٣، ٥٦/١. مكي، محمد بن طالب القيسي، الرعاية في تجويد القراءة، ت. أحمد فرحان، دار عمار، الأردن، ١٩٨٤، ص ١٠٩. ابن يعيش: شرح المفصل، دار الكتب، ٩/ ٥٤، ابن الجزي: النشر في القراءات العشر، ت. علي الضباع، دار الكتب، بيروت، ٢٩/٢. الدمياطي، أحمد البناء: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ت. محمد علي الضباع، وشعبان محمد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٠٢. مالمبرج، علم الأصوات، ت. عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٤، ص ١١٥. استيتية، سمير. الأصوات اللغوية، دار وائل، الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٤٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ت. عبدالسلام هارون، الهيئة العامة، القاهرة، ٤/ ٤٣٢.

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ٥٦/١.

وأما الدال، والزاي، ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن. فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحصر الصوت، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الصاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها^(١).

وتكاد مقوله سيبويه هذه تطرد بحرفيتها، عند فقهاء العربية من بعده، ولا خفاء أنها مقولة تنبئ عن جذق بحقيقة الإطباق في هذه الأصوات، على أحسن ما يؤكدُ الدرس الصوتي الحديث وتكلم عن فرق ما بين الإطباق والتفخيم، سيرد في موضعه من صفحات هذا البحث لاحقاً.

الفتح والنصب:

لهذين المصطلحين شهرة فاشية ومستقيضة عند النحاة، فالفتح قسيم الضم والكسر، والنصب قسيم الرفع والجر، على أنهما يردان، خاصة في مباحث القراءات واللهجات، وصفاً للعملية الصوتية، التي تجري في منطقة الطبق، على النحو المراد من مفهومَي التفخيم والإطباق، وبلا أدنى ملاحظة. ومصطلح الفتح هو الأشيع استعمالاً. وهو يرد في تناظر مع مصطلح "الإمالة"، تلك التي تنسب في كتب التراث إلى لهجات شرقي جزيرة العرب في نجد وأرباضها، على حين ينسب الفتح إلى لهجات غربي جزيرة العرب في الحجاز وأرباضها^(٢). ومن المهم هنا التحوط في مفهوم الفتح، فليس المقصود به تلك الحركة النظامية العادية والموسومة بـ (الفتحة الخالصة)، وإنما (التفخيم)، أي الفتح المعدول عن جهة الفتح النظامي. إلى شيء من الضم.

ومثل هذا التحوط يلزم قوله عن (الإمالة) فهي ليست علامة (الكسرة الخالصة) بل معدولة عنها؛ ولأن الرسم الكتابي قد أوجد، منذ زمن الخليل بن أحمد، رمزين لهذين المصطلحين، أي (الفتح والنصب)، فلم يكتب لهما استقرار مصطلحي في مفهوم التفخيم، وبقي استعمالاً محصوراً وجزئياً.

الإشمام

تدل المادة الخام (ش، م، م) وما قد يتفرع منها من صرفيات، على معنى لغوي عام، يفيد المقاربة أو المدانة. وعن هذا المعنى اللغوي نشأ مصطلح (الإشمام). ولم يجاوز التطوير به في الدرس اللغوي سوى مسألتين، وليستا على قدر من الذبوع والأهمية. وهما: إشمام الوقف، وإشمام المماثلة.

- إشمام الوقف: ومشغلة هذه المسألة محصورة في كيفية الوقف على المقطع القصير المفتوح، من نمط (ص ح، صامت + حركة الضمة غالباً) عند مجيئه بدرجة البنية، نحو الوقف على النون بآخر كلمتي: "مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ" (١١/١٢ يوسف) و"أَتَحَاجُّونَنَا" (١٣٩/٢ البقرة)، وعند مجيئه آخر البنية، نحو الوقف على الهمزة في: "يَنْفِيًا" (٨٤/١٦ النحل). ومعتاد مصادر التراث في النحو والقراءات أن تشرح وقف الدرج تحت تسمية (إشمام التضعيف)، ووقف الآخر تحت تسمية (إشمام الإعراب، وأحياناً اختلاسه). ومن إشمام الإعراب.

متى أنام لا يُؤرَقني الكرى ليلا ولا أسمع أجراس المطي

ومصطلح الإشمام في هذا المنحى يراد منه الدلالة على نمط من الوقف ضعيف، ومختلف عن الوقف التام الصريح، في كونه وقفاً إشارياً، يفقد الصوت فيه خاصيته المقطعية، فلا سماع له، فهو ساكن أو كالساكن، ولا أمانة عليه إلا حركة الشفاة المستديرة، تلك التي يراها البصير، ولا يدركها الأعمى.

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/٤٤٣.

(٢) انظر: حاشية رقم (٢).

وهناك من علماء السلف، ولا سيما الكوفيين من رأى صعوبة في التوفيق بين عدمية الصوت واستدارة الشفافة في ذات الأوان، وذهبوا إلى أن الوقف في هذا المنحى له خاصية مقطعية، فالحركة موجودة مسموعة، لكنها مختلصة، وضعيفة جداً، فلا يشعر بها الأصم، وعليه استعملوا مصطلح (الروم) بدل (الإشمام)، من رام الصوت، أي دانه وقاربه، ونحسب أن المسألة ظاهرة صوتية، وتكمن في مشكل الاحتراز من تحول المقطع من نمط (ص ح) إلى نمط (ص ح ص)، وذلك أن حذف الحركة (ح) من الموقوف عليه، يسوق إلى أن يصبح المقطع المفتوح مغلقاً بصامتين، لا بصامت واحد، وخاصة عند التضعيف، ولا تَسْتَحِبُّ العرب هذا النمط من المقاطع، وتلجأ عادة إلى تخفيفها، ومن التخفيف اختلاس حركة مسموعة. وهذه الحالة مشابهة لظاهرة (تسكين الإعراب) أو (تخفيف المتحرك).

ومع ذلك فالاضطراب في توظيف المصطلحين ملحوظ عند غير واحد من علماء السلف، فأحياناً هما من (المتباين) لفظاً ومعنى، وأحياناً هما من (المترادف) على المعنى الواحد. وأياً كان المصطلح هنا (إشماماً أو رَوْماً)^(١) فالتمثيل الذي يندرج تحته، لا يَحُوزُ تفخيماً، وعليه فلا اعتناء للبحث بمقامه.

• إشمام المماثلة: المماثلة ظاهرة صوتية إيقاعية، يفرضها نظام التجانس بين الأصوات المتجاورة، بعضها مع بعض الآخر.

ومتى توافرت معطياتها، وقعت المماثلة بين الصوامت فيما بينها، أو الصوائت فيما بينها، أو من صوامت إلى صوائت أو العكس، وقد تكون ذات تأثير (تقدمي)، أو ذات تأثير (ارتدادي) وقد تكون (جزئية) وقد تكون (كلية)، وقد تكون (مجاورة) أو (مفصولة).

وإشمام المماثلة أحد تفرعات الظاهرة، وهو إشمام سياقي تركيبى، وتحفى كتب النحو والقراءات بنمطين منه، وكلاهما قليل نادر، ومع ذلك فهما موصوفان عند علماء السلف بالمُسْتَحْسَنِ الجائز في الأشعار، وقراءة القرآن، وهما: إشمام الصائت (الحركة)، وإشمام الصامت (الحرف).

أ- إشمام الصائت: ومسألته في إشراب الصائت (الحركة) بعضاً من صفة غيره، بنحوه في فاء المبني للمجهول من الأجوف أو المضعف، فقد قرأ كثيرون منهم الكسائي، ونافع، وابن عامر، والحسن بإشمام الفاء الضم، وذلك مظهر من مظاهر تفخيم الحركة، والعدول بها عن أصلها كحركة للكسر ضيقة إلى حركة تجمع بين الضمة والكسرة بالتوالي سريعاً، فهو نوع من المماثلة الجزئية، وكثيراً ما يعبر عنه في كتب القراءات بـ (الإمالة) وأحياناً بـ (الكسرة المشوبة بالضمة)^(٢)، نحو: "سَيَّءٌ بِهِمْ" (٧٧/١١ هود) و"هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا" (٦٥/١٢ يوسف)، وإليه أشار ابن مالك بقوله:
واكسِر أو اشْمِمَ فا ثَلَاثِي أُعِلَّ عِيناً وَضُمَّ جَا كُبُوعٌ فَاحْتُمِلَ

ب- إشمام الصامت (الحرف): ومسألته محصورة في إضعاف صفة التفخيم في الصامت المفخم عندما يكون قفلاً مقطعياً (أي ساكناً) فَيُشَامُّ أو يقارب صوتاً آخر. ومنه إشمام الصاد زائلاً في: "الصَّرَاطُ" (٥/١)

(١) انظر في الإشمام: سيبويه، الكتاب، ٣٤٢/٤، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٥٩/١، ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٤/١٠، ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ٥٢، وانظر: أبو أوس، إبراهيم الشمان. الإشمام الظاهرة ومفهوم المصطلح، مقالة بمجلة: الدارة، عدد ٢، سنة ١٤١٥هـ، ص ١٨٥ وما بعدها.

(٢) انظر: حاشية رقم (٧).

(الفتحة)، "يَصْدُفُون" (٦/٦٤ الأنعام)، و "قَصْدُ السَّبِيلِ" (١٦/٩ النحل)، فهو كذلك نوع من المماثلة بين الصوامت فيما بينها، ويُعبّر عنه (بالإمالة) أي مال نحو التفخيم^(١). ومن الواضح أن (إشمام المماثلة) سواء بالصائت أم بالصامت إنما هو صورة من صور التفخيم، ولكنها صورة ضعيفة، ولا ترد إلّا عرضاً، وكذلك لا يُعدّ مصطلح (الإشمام) قاراً، ولا مستقراً في الدلالة على التفخيم. وللبحث اعتناء ثانوي بهذا النوع من الإشمام، وسيرد في موضعه لاحقاً.

التفخيم بين الحركات والصوامت

١- تفخيم الحركات في الفصحى النظامية:

يُصنّف بداية، على أن الحركات أصعب من الصوامت في النطق، فهي غير منحصرة بدقة، ولا ثابتة (كمّاً وكيفاً)، بأي مستوى لغوي كان، وكثيراً ما تكون عرضة للانحراف عن الحركات المعيارية، تبعاً لمتغيرات الزمان، والمكان، والعادات اللهجية، ولعل إساءة الفهم بها، عند عدم السيطرة عليها، أخطر من إساءته مع الصوامت، وخاصة في تعلّم المستويات اللغوية الأجنبية. والعربية الفصحى ليست بدعاً من اللغات في هذا، فهي تتصرف بعدد محدود جداً، وذلك أقل مما تتصرف به قريناتها الحية من فصائل اللغات السامية^(٢)، مثل السريانية، والعبرانية، فكلهما يحوز خمس حركات معيارية، بزيادة حركتين؛ حركة للتفخيم، وحركة للإمالة، فهناك في السريانية: الفتاح (فتحة)، والزقاف (ضمة مماله)، والرأباص (كسرة مماله)، والخباص (كسرة)، والعُصاص (ضمة)، ومثل ذلك في العبرانية: الفتاح (فتحة)، والحولام (ضمة مماله)، والسيجول (كسرة مماله)، والحيرق (كسرة)، والقَبُوص (ضمة). ويعتقد غير واحد من فقهاء الساميات، وكذلك العربية، أنّ العربية قد عرفت حركة معيارية رابعة هي (الإمالة) ولكن لم يُشرّ برمز لها، لعدم شيوع الإمالة، بعمامة، في مستوى الفصحى، وبعض هؤلاء يرى في رمز الألف المقصورة (ى) رمزاً قد وُضِعَ للإمالة ابتداءً، ثم تحوّل لاحقاً إلى مجرد صورة استبدالية، غير وظيفية، للألف المدية^(٣).

لكن الراجح في هذا المنحى هو مذهب فقهاء العربية القدماء، الذين يقصرون حركات الفصحى على ثلاثة، فأما الحركة الرابعة (الإمالة)، فليس باليد شاهد، ولو واحداً، تظهر فيه الإمالة موجهة للبنية وظيفياً، صرفياً أو معجمياً، ومعلوم جيداً أن التوجيه الوظيفي للحركات في العربية محكوم أساساً بمبدأ (المخالفة)، بوصف (الفتحة) ليست (كسرة)، ولا (ضمة)، وكذا الأخرى، ولا يكون توجيه وظيفي بين الفتحة وتنوعاتها من الفتحات، ومثل ذلك مع الكسرة، والضمة.

وعليه فكل حركة عدا الثلاث حركات المعياريات تُعدّ تنوعات صوتية، أو حركات ثوان، تنشأ من المزج بين خصائص الحركات المعياريات.

(١) انظر: حاشية رقم (٧).

(٢) انظر: برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ت. رمضان عبد التواب، الخانجي، ١٩٨٢، ص ٢٦. موسكاتي: مدخل إلى نحو اللغات السامية، ت. المخزومي والمطلبي. عالم الكتب، ١٩٩٣، ص ٤٨. فرستينغ: اللغة العربية، ت. محمد الشرقاوي، المشروع القومي للترجمة عدد ٤٤٣، ٢٠٠٣، ص ٣٥، زعيمة، محمد عبد الصمد: دراسات في علم اللغة المقارن، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٤٤.

(٣) انظر: كانتينو، جان: دروس في علم أصوات اللغة، ت. القرمادي، تونس، ١٩٦٦، ص ١٥٩. مالمبرج، علم الأصوات، ص ٧٧. المطلبي، غالب: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ، وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٤، ص ١٦٨.

والحركات الثواني ليست فضلة في الكلام، فمن طريقها تُدرك سمعياً ظواهر مثل: الإمالة، والتفخيم، والإشمام، والقلقلة.

وأياً كانت الحركات معيارية أم ثانوية، فهي لا تحمل قيمة وظيفية في ذاتها، ولا هي ذات وجود مستقل عن الصوامت، إلا أن تكون محاكاة لأصوات كونية، صادرة عن حيوان، أو جماد، أو نبات، وثمة جدلية لغوية حول التفخيم أو الترقيق فيها، بين أصالته فيها، أو طروئه عليها من خلال السياق ومصاحبة الصوامت. ومع التسليم بأن الحركة "متغير تابع لا مستقل"^(١)، "فالحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه"^(٢)، إلا أنه يصعب إسناد الصفة هنا، كلية إلى السياق أو مصاحبة الصوامت، ومن غير ما أثر للحركة، ونرجح أن مساهمة الحركة في الصفة أصلية، وإن تكن ضئيلة ومحدودة قياساً إلى مساهمة الصامت، وذلك من خلال استدارة الشفاه، ومن الاستعلاء غير الموضعي لمؤخر اللسان، فكلا الخاصيتين (التشفيّة والاستعلاء) إلى جانب خاصيّة الاستعلاء الموضعي للصامت المعني، كل هذه عوامل عضوية في إنجاز التفخيم، وعليه فالفرق بين (طاب وتاب) في ثلاثة ملامح: الطاء، وألف التفخيم، والشفاه المستديرة جزئياً، في مقابل التاء، وألف الترقيق، والشفاه المنفرجة.

أنماط الحركات المفردة في العربية:

في حدود التفكير الصوتي في التراث اللغوي العربي، فثمة تداولية بالحركات المفردة الآتية^(٣):

١- (i): كسرة مرققة حركة أمامية، ضيقة، مع انفراج في الشفتين، واستعلاء بمقدم اللسان، وتُلاحظ مع

أصوات (الاستفال) مثل: (سلم: silm، علم: ʿilm، ذهن: dihn).

٢- (e): كسرة وسطى، حركة الإمالة الصغرى، أمامية، نصف ضيقة، مع انفراج في الشفتين، واستعلاء

بمقدمة اللسان، وتُلاحظ بتفخيم متوسط كضرورة موقعية مع أصوات الإطباق (صفر: šefr، صرع: ʿder،

طفل: tefl).

٣- (ɛ): كسرة مرققة، حركة الإمالة الكبرى (ألف الإمالة)، أمامية، نصف متسعة، مع انفراج في الشفتين،

واستعلاء بمقدمة اللسان، وتُلاحظ في قراءات مثل: (مالك: mælik، ضحى: ʿduḥḥa، أدرك: ʿadrek).

٤- (y): كسرة: بتفخيم ثانوي حركة إشمام أمامية، "كسرة مشوبة بضمة"، ضيقة، مع استدارة خفيفة في

الشفتين، واستعلاء بمقدمة اللسان، وتُلاحظ في قراءة فاء المبني للمجهول من الأجوف، والمضعف المجرد

(قيل: qyyla، سيق: syyqa، ردّ: rydda).

٥- (a): فتحة مرققة، حركة أمامية، متسعة، مع انفراج في الشفتين، واتساع في تجويف الحلق، واستواء

بمقدمة اللسان بقاع الفم، وتُلاحظ كضرورة موقعية مع أصوات الاستفال (سعد: saʿd، فن: fan، كلب: ʿkalb،

حبّ: ḥabl).

(١) استيتية، الأصوات اللغوية، ص ١٥٧

(٢) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١٧ / ١

(٣) انظر في الحركات: بركة، بسام، بركة: علم الأصوات العام، مركز الإنماء، بيروت، ص ١٢٦. استيتية، الأصوات اللغوية، ص ١٥٧، إبراهيم، عبدالفتاح إبراهيم: مدخل في الصوتيات. دار الجنوب، تونس، ٢٠٠١، ص ٦٧. الشايب، فوزي: محاضرات في اللسانيات. وزارة الثقافة، الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٣٨. القرالة، زيد: الحركات في اللغة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٤، ص ٢٥. العاني، سلمان: التشكيل الصوتي في العربية، ت. ياسر الملاح، أنديانا، ١٩٨١، ص ٢٣.

٦- (α) فتحة وسطى، نصف مفخمة، حركة وسطية، متسعة، مع انفراج في الشفتين، واستواء بمقدم اللسان، وتلاحظ مع صوامت الاستفال، الشبيهة بالمستعلية، من الحلقية، أو الأنفية، أو الشفوية. (حَرْف: ḥarf، عَوْن: ʿawn، أَمْر: ʾmr، مَهْر: mahr، بَر: barr).

٧- (α) فتحة مفخمة، حركة خلفية، متسعة، مع استدارة خفيفة في الشفتين، واستعلاء بمؤخر اللسان، وتلاحظ كضرورة موقعية قبل وبعد أصوات الحلق والاستعلاء (قَلْب: qalb، صَدْر: ʿadr، رَفْع: rafʿ، طَرْد: ʿard، غَرْب: ʿarb، حَوْل: ḥawl، بَعْر: ʿar، بَحْر: baḥar). على أن الفرق طفيف ودقيق بين الحركتين (α:α).

٨- (ə) فتحة مفخمة، حركة (ألف التفخيم)، خلفية، نصف متسعة، مع استدارة خفيفة في الشفتين، واستعلاء بمؤخر اللسان، كقراءة (صلاة: ʿaləh، زكاة: zakəh، ربا: rebəh).

٩- (u) ضمة مرققة، حركة خلفية، ضيقة، مع استدارة تامة في الشفتين، وارتفاع بمؤخر اللسان، وتلاحظ مع أصوات الاستفال (سَم: sum، عُد: ʿud، نَزْهَة: nuzha).

١٠- (o) ضمة وسطى، نصف مفخمة، حركة خلفية نصف ضيقة، مع استدارة واسعة للشفتين، واستعلاء بمؤخر اللسان، وتلاحظ مع الأصوات الاستعلاء (ظَهْر: ʿahr، رُبْع: robʿ، خُمْس: ḥoms، ضَرْ: ʿor)؛ على أن فرق السماع بين ضم الترقيق ونصف التفخيم طفيف ودقيق.

١١- (w) ضمة بتفخيم ثانوي، حركة إشمام خلفية "ضمة مشوبة بكسرة"، ضيقة، مع استدارة خفيفة في الشفتين، واستعلاء بمؤخر اللسان، ومنه حركة العين في (مذْعُور: maḍʿwrr، بُوع: bwwʿ).

ومن البين أن التأثير في عملية التصاحب النطقي، أو التغير في جرس الصوامت، الملازمين لظاهرة التفخيم، إنما يتبدى أساساً من خلال الحركات الخلفية والوسطية (α α u w o ə)، وعلى ندرة من خلال الحركة الأمامية الضيقة (y)، فهذه تتميز باستدارة خفيفة في الشفتين، ومعلوم أن ضرباً، من استدارة الشفاه، يُعد صفة ملازمة لنطق الحركات الخلفية كلها، وبالضرورة صوامت التفخيم.

ولا خفاء أن الحركات الخلفية هذه، بعضها أقوى من بعضها الآخر في التأثير على عملية المصاحبة النطقية؛ فالحركة (α) مثلاً؛ يكون التجويف الفموي معها في أشده اتساعاً، وفي المقابل يكون التجويف الحلقى معها في أشده تضيقاً؛ وذلك أن موقعها الخلفي له تأثير ملحوظ في دفع مؤخر اللسان نحو الحلق. ومن القواعد المقررة أن اتساع التجويف الفموي يتناسب عكسياً مع اتساع التجويف الحلقى. وكذلك الأمر في بقية الحركات الخلفية؛ فتجويف الحلق معها، أضيق مما هو تجويف الفم، لكنه ضيق متفاوت بتفاوت درجة الاتساع فيها.

٢- تفخيم الصوامت في الفصحى النظامية:

لقد أتى فقهاء العربية، منذ القرن الثاني الهجري، على الملاحج الجوهرية لصوامت الفصحى النظامية، سواء من حيث المخارج أم الصفات. وكانت من الكفاءة والنضاجة، فلم يستدرك المحدثون عليها شيئاً مهماً. وبمقتضى لغة من تُرْضَى عربيته، وفصاحة الفصحى النظامية، فثمة (تسعة عشر) صوتاً صامتاً مُسْتَقِلَّةً مُنْفَتِحَةً، و(تسعة) أصوات مُسْتَعْلِيَّة مُفَخَّمة، والمستقلة مُنْقَسَمة بدورها إلى مجموعتين:.

مجموعة أولى: (تسعة) أصوات من مقدم الفم، وهي: (ت، ث، د، ذ، س، ز، ش، ج، ي)، ومعتاد السياق فيها أن تنطق مرققة.

مجموعة ثنائية: (عشرة) أصوات من مؤخر الفم أو أنفية شفوية، وهي (أ، هـ، ع، ح، ك، ن، م، ف، ب، و). ومعتاد السياق فيها أن تنطق بتفخيم جزئي، فهي لها شبه عضوي بصوامت الاستعلاء. ولا اعتناء للبحث بهذه الأصوات، إلا من شذرات هنا وهناك.

فأما المستعلية المفخمة، فهي محط الاعتناء وغايته، وتختص بصوامت (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والغين، والخاء، والراء، واللام)؛ ذلك أن وجود التفخيم في هذه الصوامت يُعدُّ من الجيد والمُسْتَحَنِّ، بينما إذهابه منها، أو حتى إضعافه فيها يُعدُّ من الرديء، وغير المُسْتَحَسَنِّ، وكثيراً ما يُورَدُ فقهاء القراءات عبارة "وَلْيُحْفَظْ حِيَالُ تَرْقِيقِهَا"^(١). بمعنى لزوم نطقها على الأصل المفخم.

على أن التفخيم في هذه الصوامت ليس قارراً على سواء واحد، ومقداره في بعضها أهم مما هو في بعضها الآخر؛ وعليه فهي تراتب تنازلياً في أضرب، هي: تفخيم الإطباق، وتفخيم الاستعلاء، وتفخيم المكرر أو الجانبي.

أ- تفخيم الإطباق؛ (ص ض ط ظ)

من معتاد فقهاء الصوتيات، وخاصة المحدثين أن يفرقوا بين مصطلحي الصوامت الطبقية والمطبقة، في كون الطبقية تعني وجود مخرج لهذه الصوامت بمنطقة الطبق، مخرج لا هيئة عارضة، وأما المطبقة فتعني هيئة في النطق لا في مخرجه، وهو ما سيدرج عليه البحث المائل هنا.

ولا مشاحة بين الفقهاء وكُفَاة المتعلمين، على أن معيارية الفصحى النظامية، تقتضي التفخيم، أصالة وجوباً في صوامت الاستعلاء المطبقة (ص ض ط ظ)، سيان صحبت حركات فتح، أو كسر، أو ضم؛ فأربعتها مفخمة تاريخياً، وإذهاب التفخيم عنها، يجعلها في لبس مع نظائرها المرققة. ولذا يوصف التفخيم هنا بـ (التأم).

وقد كان فقهاء اللغة الأول، ومنهم سيبويه يرون النظائر المرققة محصورة بثلاثة صوامت الإطباق: الطاء مع الدال، والصاد مع السين، والطاء مع الذال، ولا نظير مرققا للضاد. فأما فقهاء التجويد والقراءات، ومنهم ابن الجزري، فيرون نظائر لجميع صوامت الإطباق: الطاء مع التاء، والصاد مع السين، والطاء مع الذال، والضاد مع الدال، وهذه مسألة تاريخية، وحولها اجتهاد وسيع عند علماء الساميات وكذا العربية^(٢)، ونرجح أن نطق القراء هو الأنسب للفصحى النظامية قديماً، وهو ما عليه الحال في الفصحى المعاصرة، وعليه تكون المتقابلات (صَلَب: سَلَب، ضَل: ذَل، طَرَح: تَرَح، نَظَر: نَذَر).

وفي ملحوظات فقهاء التجويد خاصة، فالتفخيم ليس قارراً على مقدار ثابت في كل المطبقات؛ فأشدّه في الطاء (طَبَل: tɒbl)، وأضعفه في الظاء (ظَهَر: dɒhr)، والصاد والضاد وسط بينهما (صَبَر: sɒbr)، و(ضَيْف: dɒyf)، ومقداره الأعلى مع الفتح (طَرَد: tɑrd)، ثم الضم (طُسْتُ: tost)، ثم السكون (قَطُر: qɑtr) ثم الكسر وهو أضعفها (طَفَل: tɛfl).

ومعلوم أن ظاهرة الإطباق سمة فارقة في كل الساميات، وأظهره منها في الساميات الجنوبية، في الحبشية، والشعرية (جبالية). فهو مُشْرَب بشيء من التهميز.^(٣)

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٢٠/١

(٢) فيشر، ولف: دراسات في العربية. ت. سعيد البحيري. مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٣٢. كانتينو، دروس في علم الأصوات، ص ٥١. موسكاتي، مدخل إلى نحو اللغات السامية ص ٥٨. الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص ١٦٦. أنيس، إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، الأنجلو، ١٩٧١، ص ٥٣، وحاشية رقم ١٤.

(٣) انظر: الشحري، سالم بن سهيل: اللغة الشعرية وعلاقتها بالعربية الفصحى، مخطوطة ماجستير إشراف: عبد الحميد الأقطش اليرموك، ٢٠٠٧، ص ١٢٣.

وأدناه صفات المطبقات كل على ذات حدة:

الصاد: صامت لثوي أسناني، احتكاكي، مطبق، مهموس، مفخم (صالح: šaaliḥ).

الضاد: صامت لثوي، انفجاري، مطبق، مجهور، مفخم، (ضامن: dāmin).

الطاء: صامت لثوي أسناني، انفجاري مطبق، مهموس، مفخم (طالب: ṭaaliḥ).

الظاء: صامت بين أسناني، احتكاكي، مطبق، مجهور، مفخم (ظالم: ḍaaliḥ).

ب- تفخيم الاستعلاء (ق غ خ):

يتميز نطق صوامت الاستعلاء في الفصحى النظامية، بعملية عضوية يؤديها اللسان في تجويف الفم وتجويف الحلق، شبيهة بتلك مع صوامت الإطباق، حيث يتحرك ظهر اللسان إلى الأعلى، ومؤخره إلى الخلف، فيَنجُم عن ذلك مَضَيِّقَةٌ في الحلق، ذات أثر سمعي متميز هو (التفخيم)؛ على أن ضغط اللسان الأساسي يكون على اللهاة مع الاستعلاء، وعلى الطبق مع الإطباق، مما يعني اتساعاً في حجم التجويف الحلقى مع الإطباق، أكبر مما هو مع الاستعلاء، وبالتالي زيادة التفخيم في المطبق، وتقليله في المستعلي، فضلاً عن هذه الملامح العضوية الفارقة، فهناك ملامح أخرى تركيبية، منها اطراد صفة التفخيم مع المطبق في جميع سياقاته على ما وَضَحَ سابقاً، وتقيدتها مع المفخم بمصاحبة الفتح أو الضم (قَلْب: qalb، غَرَب: ġarb، خُسْر: ḥosr)، فأما مع الكسر فيضعف التفخيم (قِسْ: qess، غَلْ: ġell، خِلْ: ḥell). ومنها: تَغَيَّرَ المعنى بين التفخيم والترقيق مع الصامت المطبق، ولا كذلك مع الصامت المفخم بلا إطباق، حيث التفخيم والترقيق على سواء، فالقيمة هنا تطريزية لا تمييزية، وفي المعتاد أن يوصف التفخيم مع صوامت (ق غ خ) بأنه (تقليل).

وقد كان فقهاء العربية سَمَوْا ثلاثة الصوامت (ق غ خ) بتسمية واحدة هي (الاستعلاء)، وسَمَوْا ما عداها مُسْتَعْلَافاً، يقول ابن جنى: "ومعنى الاستعلاء أن تَتَصَدَّ في الحنك الأعلى، فأربعة منها، فيها مع استعلائها إطباق، وأما الخاء، والغين، والقاف، فلا إطباق فيها مع استعلائها"^(١)، وعليه فكل مطبق مفخم، ولا العكس، وفي الواقع فإن معظم فقهاء التجويد والقراءات قد عَمَّموا الدلالة في مصطلح (الاستعلاء) فبات دالاً على سبعة الأصوات، المجموعة في عبارة التمثيل (خص، ضغط، قظ) بما فيها من مطبق، ومفخم.

وأدناه صفات المستعليات، كل على ذات حدة:

القاف: صامت لهوي، انفجاري، مهموس، مفخم، (قاسم: qaasim).

الغين: صامت لهوي، احتكاكي، مجهور، مفخم (غانم: ġaanim).

الخاء: صامت لهوي، احتكاكي، مجهور، مفخم (خائف: ḥaʿif).

ج- تفخيم المكرر والجانبى (ر، ل):

الطبيعة الصوتية لهذين الصامتين، شبيهة جداً بالحركات، بسبب الجهر فيها، ومرور الهواء حراً في كلا مخرجيه؛ الحلقى والفموي، إلا ما يحدث من الغلق المكرر مع الراء، ومن جانبية المسرب مع اللام. ومع كلا الصامتين يرتد مؤخر اللسان نحو الجدار الخلفي للحلق؛ مما يؤكّد تجويفيّ رنين: حلقى خلفي، وفموي أمامي، مع تناسب نسبي في درجة الاتساع بينهما. وهو ما يُكسِبُهُما قيمة تفخيمية؛ فأما مع (الراء) فإن تفخيمها على مستوى الفصحى النظامية، يعد أصلاً ولازماً في بنية الراء نفسها. وليس تركيبياً عارضاً، وهو يحدث مع الحركتين

(١) ابن جنى: سر صناعة الإعراب، ١/ ٦٢.

الخلقيتين من الفتح والضم، لما لهما من خاصية جذب الصامت نحو الحلق، ولا يحدث مع الحركة الأمامية الكسرة حيث تبقى الراء مرققة، (رَبّ: rābb، رَوْض: rāwd، رُجْم: roġm، رُسْغ: rosg، رَيْح: ribh، رِفْد: rīfd، دِرْع: dir^e)، وبالضرورة أن تفخم الراء مع صوامت الاستعلاء (أَرْض: ʾard، طَرْد: ʔard، فَقر: faqr).

وأما مع (اللام) فنظام الفصحى هنا يَقْصُرُ تفخيم الأصل وال لزوم على لام لفظ الجلالة (الله) حسب، وذلك بعد حركة خلفية من فتح أو ضم، وفيما عدا ذلك فتفخيم اللام يكون تركيبياً من مصاحبة، صوامت الاستعلاء (لَصق: laṣq، لُطْف: Loṭf، طَلَع: tal^e، خَل: ḥal).

وعليه فصامت اللام هو في الغالب صامت مرقق، (لَبَن: laban، لَحْم: laḥm، لِسَان: lisaan، لُكْنَة: luknah). وعلة تفخيم لفظ (الله) جدلية لغوية، فثمة من يراها علة عضوية هي نفس علة الراء؛ وهناك من يراها علة أسلوبية متصلة بقداسة اللفظ (الله)، وثمة من يرى اللام المفخمة صوتاً مستقلاً لا تنوعاً صوتياً للام الأصلية^(١). وأدناه مجمل صفات الراء واللام:

الراء: صوت لثوي أسناني، متوسط (رنيني)، مجهور، مكرر، مستعمل مفخم.
اللام: صوت لثوي أسناني، متوسط (رنيني) مجهور، جانبي، مفخم في (الله).
حراك التفخيم بين الجمود والتطور

١- حراك التفخيم في الفصحى النظامية:

الحراك الذي يطرأ على المقطعية الصوتية بعامة، قد يكون (نَسَقِيًّا)، وقد يكون (تركيبياً).
أ- الحراك النسقي: يُنظر للحراك النسقي حيثما وقع، على أنه تاريخي واعتباطي في الألوان ذاتِهِ، وفيه يحدث تعويض صوت بصوت، أو بأكثر من صوت واحد. وهو عندما يحدث فهو لا يَتَخَلَّفُ على مستوى العرف الذي ارتضاه. وليس هذا الحراك من اعتناء هذا البحث؛ وحسبه أن يُشار في مقامه إلى بعض المؤضحات، فالفصحى النظامية، مثلاً، تُراعي تحقيق الأصوات (البين أسنانية)، الذال والناء والظاء، وتُتَجَزُّ (القاف) إنجازاً لهوياً، و (الجيم) إنجازاً احتكاكياً وتُسْتَحْسِنُ القفلة مع صوامت (قطب جد)، وتحتفظ بالهاء عند الوقف، وتتماز بنطق (الضاد)، التي صارت دالة على العرب والعربية، على نحو ما قرره أئمة العربية والاستشراق. ومنه قول المتنبي:

وبهم فخرُ كُلِّ من نطق الضا دَ وعَوْدُ الجاني وعَوْتُ الطريد

ولا خفاء أن مجموعة هذه الخصائص قد طرأت متغيرات عليها في العربية (العربية الوسطى غير النظامية)، فالذال تَوَعَّتْ إلى دال وزاي، والطاء إلى سين وطاء، والظاء إلى زاي مفخمة، والقاف إلى همزة وغين وقاف بدوية، والجيم إلى ياء، ودال، وجيم عُمانية. والضاد إلى دال، وزاي مفخمة، والقفلة ضاعت في غير الباء والدال. وهاء الوقف كهاء الضمير كلاهما عند الوقف نابت عنهما الحركة قبلهما.

ب- الحراك التركيبي: يتصل هذا الحراك بالتشكيل المقطعي للمباني الصرفية، ضمن قواعد المماثلة أو المخالفة بين الأصوات المتجاورة، والأمثلة هنا في متناول كل يد، وإعتناء البحث منها بما يُفيد في تعيين حراك المقطع المفخم، أهو ممتد إلى المقاطع المجاورة، أم مَوْضِعِي، بذات المقطع نفسه؟

(١) انظر: ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٠٢، أيوب، عبد الرحمن: العربية ولهجاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، مكة، ١٩٦٨، ص ٩٨. العاني، ص ٥٣.

ويشار هنا بأنه ليس من وكّد هذا البحث، ولا هو في طاقته، أن يكشف عن مختلف جوانب الحركية والحراك هنا، فذلك بحاجة إلى أبحاث طويلة الذيل، كثيرة التفصيلات، نظراً لتعدد الإمكانيات، التي تشغلها صوامت التفخيم في صدر البنية الصرفية، ووسطها، وختامها، وفي أحوال درج الكلام، أو الوقف على آخره. وعليه فحسب البحث هنا تمثيلات في إثبات وجود الحراك من عدمه. وبأدناه شرح للظاهرة في ضوء مجموعات التفخيم السابقة.

١ - حراك المقطع المُطبق بصوامت (ص ض ط ظ):

تَحَوُّز الصوامت، التي يُبنى منها المقطع المطبق، على صفات قوة ذاتية، لا عارضة، مما يجعل خاصية التأثير فيها أعظم من خاصية التأثير؛ فالصاد بها من صفات القوة: الإطباق والصفير، والصاد بها الجهر والانفجار والإطباق والاستطالة، والطاء بها الجهر والانفجار والإطباق، والظاء بها الجهر والإطباق. وفي ضوء عناصر القوة هذه تُلمح مساحة الحراك التي يملكها المقطع المطبق، امتداداً في الجوار، أو اقتصاراً على الذات. وعموماً فإن المقطع المطبق يؤثر، في كل أحواله، تفخيماً على جواره من الصوامت والحركات.

أ - المقطع المُطبق وصوامت الجوار (اصتَحَب ← اصطَحَب):

قد عرفت الفصحى النظامية، في حقبة مبكرة من تاريخها الممتد، نوعاً مفرداً ومحدوداً، من تأثير المقطع المطبق على صوامت الجوار؛ وذلك في صيغة (الافتعال)، حيث يتشكل مقطع مقفل من نمط (ص ح ص)، مثلاً مباشرة بمقطع قصير مفتوح من نمط (ص ح)؛ فإما كانت قفلة المقطع الأول بصامت مطبق، وخرجة الثاني بصامت (التاء) المستقل المرقق، فإن قوة الصامت المطبق تغطي على المرقق، فيتلاشي، ويُستبدل به صامت مجانس له في القوة، مثلما هو في: (اصطَحَب، واضطَجع، واطَرَد، واطَلَم) والقياس (اصتَحَب، واضتَجع، واطَرَد، واطَلَم).

ففي الصيغة الفعلية (اصطَحَب) يتحول صامت (التاء) إلى (طاء)، في الموقع الذي يكون فيه مسبقاً بالصاد، تبعاً للقاعدة الرمزية اللسانية (t / t̤ ← s / s̤) (١).

ومن المهم أن هذه الحركية تُعدّ ضمن معيارية الفصاحة في الفصحى، وأثبتها مبكراً الرسم الإملائي، وصار من اللحن العدول عنها.

ب - المقطع المُطبق وحركات الجوار:

تتعلق المسألة هنا، بنوع من المماثلة بين الصوامت والحركات، ممّا تتّسم به لغة التفاوض بين الناس، وإذ هي مسألة سماع، فإن ميزان الدقة فيها إنما يُقرّره (التجريب المعَملي)، لا الأذن السميعة، ولا العين البصيرة؛ فالحركات المستعلية، وهي المتعلقة بالمقام هنا، ضيقة جداً مساحة التشبيه فيما بينها، مما يسمح بتصوّر حركة مكان أخرى، وكذلك فإن الموروث الكتابي لا يُساعف في حلّ هذا المُشكل، لخلوه من رموز إملائية لكل الحركات المستعلية. وعليه، فالمباحثة هنا انطباعية، ونعرضها بالتصور الموالي:

١ - عموماً: كل مقطع به صوت مطبق، فالمقطع كله مفخم (مِصْر: mišr، طَوْد: tawd، صام: šaam).

٢ - وقرع مقطع مطبق بصدر البنية، فالذي يتلوه مفخم تفخيم تتميم مع صوامت الاستعلاء، وتفخيم تقلييل مع صوات الاستفال.

(١) انظر: في كتابه القواعد الصوتية بهذه الصورة، عبد الفتاح إبراهيم، مدخل في الصوتيات، ص ١٧٠. ومحجوب، فاطمة محجوب:

دراسات في علم اللغة، دار النهضة، مصر، ١٩٧٦م، ص ١٣٦

(طه: ṭaḥḥaa، ضحى: doḥaa، طاعة: ṭaaʿah، طلاق: ṭalaaq، طغى: ṭaḡaa، مطّلع: maṭṭlaʿ، أطعم: aṭʿama).

٣- وقوع مقطع مطبق بوسط البنية، فالذي قبله مفخم (تتميم أو تقليل).
(مطّالب: maṭṭalib، عظّمة: ʿaḍamah، نصّائح: naṣṣaaʾih، قضاة: qoḍaaʿah، اصطفى: ʿastaḥfaa).

٤- وقوع مقطع مطبق بنهاية البنية، فالذي قبله مفخم (تتميم أو تقليل).
(مخمّصة: mahmaṣṣah، بطل: baṭal، حرّص: ḥaraṣa، قبّض: qabaḍa، أسباط: ʿasbaṭ).
٥- لا يقع التفخيم في المقطع السابق بنواة الكسرة أو الياء المدية فيبقى مرققاً (نطاق: niṭaaq، سباط: sibaaṭ، صيام: ṣeyaam، يعظّم: yaʿiḍokom).

٦- لا يقع التفخم على المقطع الأخير، إذا كان تتوين إعراب، أو ضمير متصلاً، فيرقق (عصياً: ʿaṣiiban، رضينا: raḍiinaa، وأعطاك: ʿaṭaaka).

٢ - حراك المقطع المستعلي بصوامت (ق غ خ ر ل):

وفقاً لنظام الفصحى النظامية، فالمقطع المشتغل على مقطع من صوامت الاستعلاء بأعلاه، يكاد لا يُوقِعُ أثراً ملموساً على المقاطع المجاورة، لا في صوامت، ولا في حركات، إلّا بشيء من (تفخيم التقليل) مع الصوامت الشبيهة بالمستعلية، وهي المحصورة الاتساع (بالحلق أو الطبقة أو الأنف أو الشفة) من المجموعة الثانية (أ، هـ، ع، ح، ك، م، ن، ف، ب، و). وعموماً فحركية المقطع المستعلي هنا تخضع للقواعد بالتصور الموالي:

١- كل مقطع به صامت أو اثنان من صوامت الاستعلاء، فهو نفسه مفخم، لا جواره، سواء أكان مقطعاً مفتوحاً أم مغلقاً (غدا: ḡadan، قَدَر: qadr، قَرَض: qarḍ، خَلَق: ḥalaq، مَرِيَم: maryam، عَرِش: ʿarṣ).
٢- المقطع المستعلي يُؤثّر تفخيم (تقليل) في جواره، إذا كان مشتغلاً على صوت مستعل من المجموعة أعلاه (عَلَق: ʿalaq، مَرَق: maraq، أَمَر: ʿamar، غَمَر: ḡamar، رَحْمَة: raḥmah، غَلَب: ḡalab، خَبَز: ḥabaz، خَلَل: ḥalal).

٣- يفخم المقطع المستعلي ولو مكسوراً بجوار مقطع مطبق (قُرْطاس: qurṭas).

٤- لا يفخم المقطع المستعلي بنواة الكسرة أو الياء، (شِرْعَة: širʿah، رِمَاح: rimaah، باطِل: baṭil، سَخِر: saḥira).

لا يُفخّم المقطع المفتوح القصير قبل صوت مستعل من مجموعة الصوامت المستقلة من المجموعة الأولى (ت، ث، د، ذ، س، ز، ش، ج، ي)، (سخاء: saḥaa، دَخَلَ: daḥal، تَرْضَى: tarḍaa، تقوى: taqwaa) تَقَلّ: taqula، شَغَرَ: šaḡara، دَخَرَ: daḥara.

٢ - حراك التفخيم في العربية الوسطى غير النظامية:

أ- القراءات القرآنية:

يواجه الباحث في رصد حراك المقطعية المفخمة، بالقراءات القرآنية، مجموعة وفيرة من الشواهد، التي تُقرأ مفخمة مرة، وغير مفخمة مرة أخرى، مما يُدلل على وجود حراك لا جمود في هذا المقام. ويُلاحظ أنه (حراك تركيبي) متصل بالتأدية السياقية، التي يظهر فيها المقطع المفخم نفسه، سواء من حيث الوجود أم من حيث العدم، ويمكن إدراج الشواهد هنا في فئتين، هما: حراك الحركات، وحراك الصوامت.

١- حراك الحركات: وهذا الحراك، يكون في اتجاهين متغايرين، إما بتقليل التفخيم، وإما بإشرباب التفخيم، والقراءات تترخص في كلا الاتجاهين، على غير نسق الفصحى النظامية.

أ- تقليل التفخيم: وأكثر ما يُلاحظ هذا التقليل في مقطع (الراء)، ويُلاحظ فرادى مع (اللام)، ومع صوامت الاستعلاء، وما يُشبهها.

مقطع الراء: قياسه التفخيم مع الفتح والضم، وتقليل التفخيم فيه وارد من طريق شعبة، والكسائي وحمزة وورش وأبو عمرو والأعمش. وعن الكسائي "للعرب رأي في كسر الراء ما ليس لهم في غيره" (١).

- "رَأَى كَوَكَبًا" (٧٦/٦ الأنعام) (raʿεε) بالترقيق عن شعبة والكسائي (٢).

- "أَقَانَتْ تَتَفَذَّ مَنْ فِي النَّارِ" (١٩/٣٩ زمر). (nεεr) قراءة ورش (٣).

- "وَلَا أُنْزَاكُم بِهِ" (١٦/١٠ يونس) (ʿadrεεkum) قراءة ورش (٤).

- "بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا" (٤١/١١ هود) (muḡrεεhaa) قراءة حفص (٥).

- "إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ" (٣٢/٧٧ مرسلات) (Šarεr) قراءة ورش (٦).

- "الر" (١/١٠ يونس) (rεε) قراءة ورش (٧).

- "حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ" (٧١/٦ أنعام) (ḥayrεεn) قراءة ورش (٨).

- "تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ" (٢٥/٧٥ القيامة) (faaqirεh) قراءة ورش (٩).

مقطع اللام: وقياسه التفخيم متحركاً بالفتح أو الضم أو ساكناً، وتقليل التفخيم فيه وارد من طريق قالون: "الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ" (٣/٢ البقرة) (salaα)، "إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ" (١١/٢٧ نمل) (dalam)، "حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ" (٥/٩٧ القدر) (matlaʿ)، قراءة قالون بالترقيق في كل ذلك، وورش بالتفخيم (١٠).

مقطع صامت مطبق أو مُستَعَل: يطرد عند فقهاء العربية والقراءات أن سبعة الصوامت المستعلية تمنع الإمالة، "إذ كان حرف منها قبل الألف والألف تليه، وذلك قولك: قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامر، وظالم" (١١). ومع ذلك فإن تقليل التفخيم غير خارج عن سنن العربية الوسطى في هذا المقام، حتى في القراءات القرآنية،

(١) أبو شامة الدمشقي: إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، ت. إبراهيم عطوة، البابي الحلبي، ١٩٨٢م، ص ١٦٢.

(٢) مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ت. محيي الدين رمضان، مجمع دمشق، ١٩٧٤، ١/ ١٨٢.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/ ٩٢.

(٤) المصدر السابق، ٢/ ٢١٠.

(٥) الدمياطي، اتحاف، ص ١٢٥.

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/ ١٠٥.

(٧) القاضي، عبد الفتاح القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، بيروت، ١٩٨١، ص ١٦٠.

(٨) ابن الباذش: الإقناع في القراءات السبع، ت. عبد الحميد قطامش، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ، ١/ ٣٣٢.

(٩) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ١/ ٣٢٨. وانظر أمثلة كثيرة عن ورش وأبي عمرو في باب الراءات عند ابن الباذش، الإقناع، ١/ ٣٢٤.

(١٠) انظر: ابن الباذش: الإقناع، ١/ ٣٣٧ (باب اللامات).

(١١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٢٨، ابن الباذش، ١/ ٣١٧.

ومنه^(١):

- "القارعة" (١/١٠١ القرعة) (alqæri'a) قراءة أبي عمرو بالإمالة.
 - "طه" (١/٢٠ طه) (tæhaa) قراءة ورش وابن مسعود بالإمالة.
- مقطع الصوامت الشبيهة بالمستعلية: (أ، هـ، ع، ح، ك، م، ذ، ،، ب، و) وحق القياس في المقطع هنا، أن يَنْتَحَى، درجة من التفتيم، لا الترقيق، ولا الإمالة، ولكن تقليل التفتيم وارد من قراءة الكسائي وأبي عمرو وورش^(٢).

- "وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى" (٧٢/١٧ الإسراء) (a'ææ) قراءة أبي عمرو.
 - "فَلَأْمَهُ السُّدُسُ" (١١/٤ نساء) (æmmeh) قراءة حمزة بإمالة صغرى.
 - "وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ" (٧/٥٨ مجادلة) (adnææ) قراءة حمزة بالإمالة.
 - "حم" (١/٤٠ غافر) (hææmiim) قراءة ورش بالتقليل.
 - "يَوْمَ يَنْذَكُرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى" (٣٥/٧٩ نازعات) (sa'ææ) قراءة الكسائي بالإمالة.
- ب- إشراب التفتيم: يَنْتَظِمُ الحراك في هذا السياق، ثلاث الحركات المدّية (الألف، والياء، والواو)، وهو حراك، مقيد بتكوينات مقطعة خاصة، وَيَنْجَزُ مع الألف المدية أكثر مما هو مع الياء والواو المديتين؛ ولشدة وضوحه مع الألف نعتُ بـ (ألف التفتيم)، ورُسِمَت شواهد في المصحف العثماني برمز الواو المدية على مراد التفتيم^(٣).

الصَّلَوَةُ (٤٥/٢ البقرة)، والزَّكَاةُ (٤٥/٢ البقرة)، والْحَيَاةُ (٨٥/٢ البقرة)، والرَّبُّو (٢٧٥/٢ البقرة)، والغَدْوَةُ (٢٨/٢٨ كهف)، ومُسْكُوَةٌ (٣٥/٢٤ نور)، والنَّجْوَةُ (٤١/٤٠ غافر)، وَمَنَوَةٌ (٢٠/٥٣ النجم)، ومن طريق الحسن البصري قُرئ بإشراب التفتيم بعض الأحرف المفردة في فواتح السور (٣٥). (كهيعص) (١/١٩ مريم)، كاف، ها، ياء، عين، صاد (yææ) وقُرئ: (قاف) (١/٥٠ قاف) (qææf).

وكان سببويه يَعدُّ هذه الألف من الحروف المستحسنة في قراءة القرآن، والأشعار^(٤)، وقد شُهرَ بقراءة التفتيم هذه ورش، والأعمش، والحسن البصري. ولا خفاء أن مثل هذا التفتيم يظهر مقيداً بوقوع النبر على المقطع المديد المغلق من نمط (ص ح ح ص) (sælæh).

أما إشراب التفتيم مع الياء والواو فهو يُشْرَحُ عند فقهاء العربية والقراءات ضمن مبحث (الإشمام) إشمام ضم في الواو، والكسر في الياء.

إشمام الكسر: ومما يتصل بظاهرة إشراب التفتيم بعامة مسألة (إشمام الكسر) أو "الكسرة المشوبة بضمّة"، حيث تُتَظَلَّقُ بتفتيم ثانوي جداً، تسمع فيه حركة صوتية، تجمع بين الضمة والكسرة، بالتوالي سريعاً (y). بنحوه في الفعل المضاعف المبني للمجهول، من طريق قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب^(٥).

(١) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١/ ٥٦، ابن يعيش، النشر في القراءات العشر، ١٠/ ١٢٧، شرح الرضوي ٣/ ٢٥٣.

(٢) ابن البانّش، الإقناع، ١/ ٣٢١، شواذ الإمالة.

(٣) ابن البانّش، الإقناع، ١/ ٣١٤، شواذ الإمالة، وانظر: الزين، عبد الفتاح الزين: قضايا لغوية في ضوء الألسنية، دار الكتاب، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٢.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٢٣، ابن جني: المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ت. علي النجدي وآخرين، لجنة إحياء التراث، القاهرة ١٩٦٩، ١/ ٣٤٥، سر صناعة الإعراب، ١/ ٥٨، ابن يعيش ١٠/ ٧٤، ابن الجزري ٢/ ٢٠٨.

﴿هَذِهِ بَضَاعَتَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (٦٥/١٢ يوسف) (ryddat)، وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ (٩١/٤ النساء)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ (٢٨/٦ الأنعام).

وكذلك بقاء المبني للمجهول من الأجوف، فمن طريق الحسن البصري، وورش، والكسائي، والأعمش، ويحي بن يعمر قرئ^(١): ﴿وَعِيشَ الْمَاءِ﴾ (٤٤/١١ هود) (gyyda)، و﴿سَيَّءَ بِهِمْ﴾ (٧٧/١١ هود) (syy>a)، و﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ (٥٤/٣٤ سبأ) (hyyla)، و﴿وَجِئَ بِالنَّبِيِّينَ﴾ (٦٩/٣٩ زمر) (gyy>a)، و﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ (٧١/٣٩ زمر) (syyqa).
٢ - حراك الصوامت: على النقيض منه مع الحركات، فإن حراك الصوامت قد كان ظاهرة ضيقة جداً في القراءات القرآنية، فلم يُساعف طول المِرانة، ولا تدقيق النظر بشواهد مروية عن حراك التفخيم هنا سوى مع الصاد، والقاف.

مقطع الصاد: وهو يبدو في معاقبة مع سين مرققة وزاي مفخمة على وفق ما يقتضيه التجانس في البنية المعنوية^(٢) نحو: "وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا" (٨٧/٤ نساء) قرأ حمزة والكسائي بإشمام الصاد زايًا (azdaq)، وفيما كان مثله من صاد ساكنة بعدها صوت مجهور ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ (٦/١ فاتحة)، ﴿إِلَّا مَكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ (٣٥/٨ أنفال)، ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرُّعَاءَ﴾ (٢٣/٢٨ قصص). حيث تتحول الصاد إلى زاي عندما تتبعها دال، تبعاً للقاعدة الرمزية (d___/z←s).

وإذ ما جمعت السين صوتاً مستعلياً (غ، خ، ق، ط) فهي تتحول إلى الصاد تفخيماً لها، ومنه قراءة حفص والجمهور: "وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ" (٢٤٥/٢ البقرة)، والقياس بالسين، ضمن ما يُفسر بالمماثلة الرجعية الجزئية، على قاعدة (t___/s←s).

وفي الرسم العثماني روعيت هذه القاعدة في بعض المواضع: "أَمْ هُمُ الْمُصِيطِرُونَ" (٣٧/٥٢ الطور)، و"لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ" (٢/٨٨ غاشية).

وفي مواضع أخرى من مجاورة السين والصاد لم يُراعَ سياق التفخيم، وتُرِكَت السين على حالها في أصل القياس اللغوي: ﴿وَزَادَ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ﴾ (٢٤٧/٢ البقرة).

وفي بعض القراءات روعي التفخيم نطقاً لا رسماً كتابياً^(٣): ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ﴾ (٢٠/٣١ لقمان)، ﴿يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ (٦/٨ أنفال)، ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ (٢/١٣ رعد).

مقطع القاف: يرد هذا المقطع في القراءات في معاقبة مع الكاف المهموسة فإذا ما يَضْعُفُ التفخيم في القاف فهي تُسَمَّعُ كافاً بنحوه في قراءة ابن مسعود: "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ" (٩/٩٣ ضحى) (takhar)^(٤)، على قاعدة (t/k←q)، وعكسه إذ ما تُشْرَبُ الكاف تفخيماً فهي تسمع قافاً، بنحوه في قراءة ابن مسعود^(٥): "وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ" (١١/٨١ تكرير) (qoSiṭat)، "كَانَ مِرَاجُهَا كَافُورًا" (٥/٦٧ الإنسان) (qaxafuur).

(١) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٠٩، مكي: الكشف ١/ ٢٩٢، ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٤/ ١٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٧٨، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٥٠، الدمياطي، ص ٩٣، ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٥٢، ابن الباناش، الإقناع، ٢/ ٨٠٩، مكي: الكشف، ٢/ ٢٩٢.

(٣) الزين، قضايا لغوية في ضوء الألسنية، ص ٦٤.

(٤) ابن جني: المحتسب، ٢/ ١٦٨.

(٥) الفراء، يحي بن زياد: معاني القرآن، ت. النجار وآخرين، الهيئة المصرية، ٣/ ٢٧٤، وابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن. ت. برجستراسر، دار الهجرة، ص ١٧٥.

ب- لغات العرب

ربما لا يكون اعتباطاً الحكم، بأن المباحثة في لغات العرب بعامة، إنما نشأت احتجاجاً للظاهرة القرآنية في تفرعاتها المختلفة، وكذلك هي الحال في مشكل التفخيم؛ إذ قلما تنفرد قراءة، دون أن تُشَفَّعَ بنظيرها من لغات العرب عند هذه القبيلة أو تلك.

وفي الصراع بين القراء والنحاة حول مشروعية قراءة من عدمها، كانت المُحاجة بلغات العرب دليلاً في البرهنة على صحة المسألة؛ مع أن ذلك، من حيث التصور، مجرد دليل في البرهنة على الموجودة، لا على معيارية الاستعمال في المسألة، أو تحليلها، أو الحافز نحوها.

فمصفاة النظر اللغوي في بناء المجهول من (قال) تُجيز كسر الفاء وإشمامها وضمها. وبالكسر قراءة حفص والجمهور نحو: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ" (١١/٢ البقرة)، وعُزيت إلى لغة قريش وكنانة.

وبالإشمام قراءة الكسائي وحزمة، وعُزيت إلى قيس وأسد وعقيل وبعض تميم.

وبإخلاص الضم - ولم يُقرأ بها-، وعُزيت إلى فقّس، وبني دبير، وبني ضبة وهذيل^(١).

ولدى فقهاء العربية فلغة الكسر أفصح اللغات، وأجودها، ولغة الإشمام مشروعة جائزة، وأما لغة الضم فأقل اللغات، وأردؤها^(٢).

وعلى ما يراه إبراهيم أنيس، ومشايخه، وهم أكثر^(٣)، فلغة الكسر تُعلّل فصاحتها بعلّة التحضر في (قريش) وجوارها، ولغة الإشمام مشروعة بعلّة نصف التحضر، أو مجاورة الحضر في (قيس) وجوارها، ولغة الضم رديئة بعلّة الإيغال في البدونة في (ضبة) وجوارها.

وفي حق الأمر، فإن التنوع النطقي في هذا المقام، إنما هو إمكانية مما تسمح به إمكانات السياق، أو التشكيل الصوتي الداخلي بين الأصوات المتجاورة، وذلك مما يقع في المستوى اللغوي الواحد نفسه، جراء مبدأ المماثلة بين صوامت مستعيلة مفخمة، وحركات مناسبة للتفخيم. ولا يتوقف ذلك على وجود عامل غير لغوي خارجي، من تداخل لغات العرب بعضها في بعضها الآخر. فحيثما ارتضت جماعة لغوية التفخيم الهابط في (فاء المبني للمجهول من الأجوف) فهي تؤثر الحركة الأمامية الضيقة (i)، أو ارتضت الجماعة اللغوية التفخيم المتوسط فهي تؤثر (إشمام الكسر)، أو الحركة الأمامية الضيقة، وهي الكسرة المشوبة بضممة (y)، أو ارتضت الجماعة اللغوية التفخيم الأعلى، فهي تؤثر (إشمام الضم)، أو الحركة الخلفية الضيقة وهي الضمة المشوبة بكسرة (w): بنحوه في المبني للمجهول من قيل: (qwwla←qyyila←qiila).

وفي المظنون أن الرداءة في وصف لغة الضم عند علماء السلف، إنما تولدت من كونها لغة، بلا قراءة واردة فيها، على العكس من لغة الكسرة المشوبة بالضممة، فثمة قراءة فيها؛ ومعيارياً فلغة الضم ونحسبها (إشمام الضم)، لا الضمة الخالصة كما يراها النحاة، هي الأقيس في هذا المقام، نظراً لكونها أقرب إلى النسق المعتاد في بناء المبني للمجهول من الصحيح وكذا من المضعف.

وعلى لغة (إشمام الضم) هذه، روي عن رؤية^(٤) قوله: حوك: hwwka، وقوله: وبوع: bwwa

(١) انظر: آل غنيم، صالحة راشد: اللهجات في الكتاب لسبويه، طبع جامعة أم القرى، ١٩٨٥، ص ١٦٥.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٤/ ١٠، ابن جني: المحتسب، ٣٤٥/ ١.

(٣) انظر: أنيس، إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، الأنجلو، ١٩٧٣، ص ٦٦، وحاشية رقم ٤٢.

(٤) النجار، محمد عبد العزيز: ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، الفجالة، القاهرة، ١٩٦٨، ٥٥/ ٢.

حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَالِكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ
لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَابَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وبعيداً عن القراءات وصلتها المشتهرة بلغات العرب، فتكاد لا تظهر المتأقفة بلغات العرب إلا في حالات ضيقة جداً، وأبرزها في (تأصيل الألفاظ)، وفي تخريج (الإبدال أو المعاقبة) بين الصوامت، في غريب اللغة، أو دخيلها، أو المستبشع المذموم منها.

وثمة مصطلحات لهجية خاصة قد أطلقت على فئة الإبدال اللغوي من المستبشع مثل (كَشَكْشَة، وَعَنْعَة، وَفَحَّحَة، وَتَلْتَلَة، وَعَجَّعَة).

ولم تنتسر باليد في هذا السياق مفخمات على غير نسقها في القراءات القرآنية، ولا على غير نسقها في الفصحى النظامية، فالتأثير يكون بإشراب غير المفخم صفة التفخيم عند اشتراكهما في تشكيل صوتي مفرد، ومنه:

١- إشراب التفخيم: وهو يلحظ في مقاطع: الصاد، والطاء، والقاف

مقطع الصاد: في لغة بني العنبر^(١) "قالصاد تبدل من السين جوازا: إن وليها عَيْن، أو خاء، أو قاف، أو طاء، فتقول في: سَقَر، وَسَعَب، وَسَخَر، وَسَطَحَ / صَقَر، وَصَعَب، وَصَخَر وَسَطَحَ. ومن الزاي جوازا في لغة: كَلَب، وَغُذِرَة وبني القَيْن، فيقولون في: سَقَر و رَجَس، وسَلْعوم / زَقَر، وَرَجَز، وَزَلْعوم.

ولقد نعلم أن صورة التثنيث بنحوها في (سَقَر، وَصَقَر، وَزَقَر)، يَسْمَحُ بها نظام المماثلة أو التجانس بين الأصوات المتجاورة، خاصة في اللغة الانفعالية لدى الفرد الواحد نفسه؛ فالسين كثيراً ما تتحول إلى صاد قبل قاف مهموسة (صقر) على قاعدة (q/s ← s) وإلى زاي قبل قاف مجهورة (زقر) (g/z ← s).

وربما صار التثنيث من أدب الفكاهة اللغوية هنا، وخاصة في تناظر الصاد والزاي مع السين، فيُسألُ أعرابي أتقول (صَقَر أو سَقَر)؟ فيجيب (زَقَر)، ولقد يُصَحَّفُ الشعر كذلك جراء هذا التفاعل الصوتي، ومنه بيت المتنبي:

ويكادُ يَعْتَرُ في سِبَاطَةِ قَصَّة رُسِلَتْ على شعر العروسِ المُسْبَلِ

فهو يجوز بالسين وبالصاد في (سباطة)، ومن جعله بالصاد فقد أداه إشراب التفخيم إلى التصحيف، وإنما هو بالسين؛ لأنه من السَّبَط وهو مسترسل الشعر، وفقاً للقاعدة (t/s ← s).

مقطع الطاء: في لغة تميم^(٢) تُشْرَبُ تاء المتكلم المرققة المهموسة صفة التفخيم فتتحول إلى طاء مفخمة مهموسة، إذا سبقت بصامت مطبق مفخم، فهم يقولون: فَحَصَطُ بِرَجْلِكَ في فَحَصَت. وعلى هذه اللغة من إشراب التفخيم ورد بيت علقمة بن عبدة.

وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبِطَ بِنِعْمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبِ

مقطع القاف: يُعزى إلى قبيلة: كلب^(٣) إشراب الكاف تفخيماً، مسبوقة بصامت شفوي من ذوي المخارج الضيقة الخاصة، وعليه رواية بيت امرئ القيس (وُكُنَاتُهَا : وَفُنَاتُهَا)^(٤).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٧٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/ ٧٤، ابن جني، المحتسب ١/ ٣٤٥، إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ١٨٢، آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص ٢٤٢.

(٢) انظر: آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسيبويه، ص ٢٠٢.

(٣) الفراء: معاني، ٣/ ٢٤١، أنيس ص ١٣١.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ٣/ ١٥٧.

وقد أعتدي والطيرُ في وقناتها بمنجردٍ قيد الأوابد هيكلي

٢- تقليل التفعيم: باليد أمثلة محدودة على إضعاف التفعيم في لغات العرب، وهي محصورة، فيما وقع لنا في (مقطع القاف)، فيغرى إلى قبيلة: غنم من أسد، قولهم: النكاهة في النقاها، وكُح في قُح، والركيك في الرقيق^(١).

ومن شعر الرجز^(٢) المستظرف على تقليل صفة التفعيم في مقطع القاف

أول ما سُمِعَ منها في السحر تذكرُها الأنثى وتأنيتُ الذكر

والسؤأة السؤأة في ذكر القمر

يريد أنها تلحن فتصحف بتقليل التفعيم في كلمة (القمر) على ملفوظ (الكرم)، وهو وصف لصفة بدنية تخص الذكر دون الأنثى، وذلك ما يؤكّد الفكاهة.

وكذلك روي بالوجهين (قربت، وكربت) ببيت الكميت

وما أنتَ ويكَ ورسمُ الدّيار وسينك قد كربت تكمل

ج- لحن العامة:

مع استقرار دار الخلافة في بغداد، عمّت صناعة الورق، وتيسّرت أدوات الكتابة، وطراً متغيّر بعيد الغور على العربية بتحول المثاقفة اللغوية من مرحلة الشفافية إلى الكتابية، وبتقعيد القواعد على معيار مرحلة الشفافية (فترة الاحتجاج)، إذ جعل النظر اللغوي^(٣) منذ ذاك يُغطي مشروعية وقبولية لنماذج العربية الموافقة للمرحلة الأولى، على أنها (عربية فصحي ونظامية)، ويتحفظ ويحترز من إعطاء مشروعية وقبولية للنماذج المعدولة عن تلك الجهة، على أنها (عربية مولدة أو ملحونة، أو غير نظامية)، وشاع مصطلح (لحن العامة) وصنفت فيه مؤلفات عديدة.

وغدت من وقتئذ حركة بطيئة، لكن متصاعدة، ومُنصّلة الوقوع في رصد تولّدات العربية المُستجدة، حتى بلغت أوجها في القرن السادس الهجري، ففيه أوسع وأضخم مؤلفات في لحن العامة. واعتناء هذا المبحث هنا بتقديم نماذج معدولة عن جهتها النظامية، من تلك التي أضعفت فيها صفة التفعيم، وقد كانت وفيرة فلّفت إليها أنظار فقهاء اللحن^(٤)، مثل أبو بكر الزبيدي الأندلسي، وابن مكي الصقلي، وابن الجوزي البغدادي، وابن هشام اللخمي، وابن السّيد البطلبيوسي، خاصة لدى سكنى المدن من عرب أهل المشرق، وكذا أهل المغرب، وهو مؤشّر على اتجاه، لا يزال متصاعداً، نحو ميل أهل الحضر إلى ترقيق الكلام، بدل تفعيمه، سيما وأنه لا ينعكس سلباً على المعنى.

مقطع الصاد: تقليل التفعيم في الصاد يُغيّرها إلى السين، وذاك ما يُظهره الخط، وإن كنّا نحسبه صاداً نصف مفخمة، وليس سينا مرققة خالصة، ولكن غياب رسم في الكتابة (لنصف التفعيم) يُبرز المخالفة في ملفوظ الصاد على هيئة السين^(٥).

(١) القالي: الأمالي، دار الآفاق، بيروت، ١٣٩ / ٢

(٢) ابن قتيبة: عيون الأخبار، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٦٠ / ١

(٣) انظر: الأقطش، عبد الحميد: طليعة التفكير اللغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام، مجلة دراسات، جامعة ابن زهر، أغادير ٢٠٠٣، ص ١٠

(٤) انظر الأمثلة عند البلوشي، سالم بن عبدالله: التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري، رسالة دكتوراه بإشرافنا، اليرموك، ٢٠٠٧، ص ٣٨، وعند مطر، عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية، الدار القومية للنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٥١، ص ١٨٩.

(٥) انظر: القالي: الأمالي، ٢/١٥٥، البلوشي: ص ٣٩، مطر: لحن العامة، ص ٢٢٤.

ومنه في نطق عامة صقلية قولهم: خُرْس في خُرْص، وقلت ذلك سُراحاً في صُراحاً، وهذه فُرْسة في فُرْصة، وخنُوس لولّد الخنزير في خنُوص، وفُقُوس في فُقُوص، وسِقْلِيّة في صِقْلِيّة، وفَقَّس البيض في فَقَّص وسَعَتَر في صَعَتَر.

ولدى عامة أهل بَغْدَاد قولهم: سِماخ الأذن، في صِماخها، وخِساسَة للفقر في خِصاصَة، وارتعدت فرائسه في فرائصه، ولدى عامة الأندلس: قَرْبُوس السَّرج في قَرْبُوصه، وخرُقُوس لمن يُقارب الحظ، وخرُقُوص.

وثمة تقليل للصاد جهة الزاي المجهورة، وهو أضعف تمثيلاً، ومنه بضعة أمثلة لدى عامة الأندلس وصقلية، مثل قولهم: بَخَزَ عينه في بَخَصَها، وزَعَتَر في صَعَتَر، ونَخَاز في نَخَاص.

مقطع الطاء: في اليد نماذج على وجود نمطين من حالات تقليل الطاء، فأما نمط، ونحسبه الأقدم، ففيه تَضَعُف الطاء، فتنحول إلى نظير مجهور مرقق هو الدال، ومنه في عامية صقلية وبغداد^(١) قولهم: رَجُلٌ مِلْدٌ في مِلْطٍ، ومَدَّ الحرف في مَطَّه، وماله إلا هذا فَقَدَ في فَقَط، وجُخْدَب في جُخْطَب، وهذه ملحوظة تتفق مع ملحوظة سيوييه: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً".

وأما النمط الآخر، ونحسبه الأحدث، ففيه تَضَعُف الطاء، فتنحول إلى نظير مرقق مهموس، هو التاء، على ما هي عليه الحال بيومنا، الذي به نحيا، لدى عرب المشرق بعامة، ولم يعد النمط الأول متعايشاً مع الثاني. وباليد منه بضعة نماذج في عامية المغاربة وكذا المشاركة، مثل قولهم: الأَقْطار لنواحي البلاد، وطعنه فآلقاه على أحد قُتْرِيه في قُطْرِيه، ورجل تَبَن في طَبَن للحاذق، وقولهم: ما اسْتَبْع في اسْتَطْع، ومِنْتَقَة في مِنْطَقَة.

مقطع الضاد: نعلم أن الضاد عصيّة الملفوظ على العجم، وحتى على أكثر العرب، فقد كانت في عصر التقعيد، وما زالت مشكلاً مُتَشَعِّب التغير، فهي قديماً بلا نظير مطبق، ثم غدت لدى عامة الأندلس وبغداد، بنظير مطبق هو الدال، مثل قولهم: غدروف في غضروف، وأحياناً بنظير رخو مطابق لها في التفخيم؛ لكنه أيسر على اللسان نطقاً وهو الظاء، وغلب ذلك بلسان أهل صقلية قديماً "حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد، ولا يميزها من ظاء، وإنما يُوقِع كل واحدة منهما موقعها، ويخرجها مخرجها الحاذقُ الثاقب إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير"^(٢)

ومثل هذا التطور سائد حالياً في عرب المشرق عموماً، باستثناء سكنى المدن، فهم يستبدلون بها الدال.

مقطع الظاء: تدخل الظاء في معاقبة ثلاثية مع الأصوات بين الأسنان، وأكثر حراكها أن تُشْرِب صفة التفخيم منها إلى غيرها ومنه قولهم: مِسْكَ أَظْفَر في أَظْفَر، وامرأة تَخْطِي في تَخْذِي، والوقيضة في الوقيدة، وظِراع في ذِراع، وتقليلها إلى الدال نادر، ومنه ما وقع لدينا من قول عامة صقلية: شَذَّ الفرس في شَطَّ، وورد تقليلها إلى ثاء في قولهم: نَلَم في ظلم، وعند ابن يعيش ذلك لغة مستردلة، ومبنية على نطق أقلية خالطت العجم^(٣).

مقطع القاف: كثيرة هي النماذج على تحول القاف إلى كاف، جراء تقليل التفخيم فيها، ومنه في لحن العامة: عربي كُحَّ في قَح، وكُفَّ في قَفَّ ليابس الصخر، والأكُهَب في الأُكُهَب للون الغبرة، ونكيب في نقيب للعريف، وتُرْكُوة في تَرْقُوة، ومِنْتَكَة في مِنْطَقَة^(٤).

(١) انظر حاشية ٥٢.

(٢) ابن جني: سر الصناعة، ١/٢٣٣، مطر: لحن العامة، ص ٢٢٣.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٠/٢٨ ألفظ.

(٤) انظر حاشية ٥٧.

د- في العربية الحديثة غير النظامية:

الموقف اللغوي الاجتماعي من التفخيم، في عربية غير اللغويين الحديثة، يمثل امتداداً للتوليد اللغوي الذي نشأ بنشوء العربية الوسطى، في كلا مظهريه، وهما: تقليل التفخيم في الأصوات المفخمة ذاتها، وإشراك غير المفخم تفخيماً بمجاورة المفخم.

تقليل التفخيم: يمكن التذليل بسهولة على هذا الاتجاه من مراقبة ملفوظ الكلام نفسه، فشدة التفخيم، وكذا درجته، وأيضاً تزمينه، كل ذلك لا يفرع الأذن السمعية على سمّت واحد في ملفوظ كفاة المتعلمين من فقهاء ولغويين، مقايضة بملفوظ غيرهم من أواسط المتقنين، أو عامة الناس، وخاصة لدى فئة النساء، فالفتحة المفخمة في مقطع الصاد في (صَبْر: šabr) يقع عليها تضيق وتقليل، لكن لا إلى درجة فتحة مرققة خالصة، (a)، بل حالة فوق الترقيق ودون التفخيم التام، بحركة (α)، ولإظهار مثل هذه الحالة يُستبدل برمز الصاد سيناً، على أنها أقرب تمثيلاً للملفوظ، إذ ليس بنظام الأبجدية العربية رمز لصامت نصف مفخم، ولا إلى حركة نصف مفخمة.

وكان فقهاء العربية القدامى يشرحون حراك التفخيم هنا، ضمن مقولة الإبدال أو المعاقبة. والمصنفات حول ذلك وفيرة، عند ابن السكيت وأبي الطيب اللغوي، والقاللي، وأضرابهم.

وقد سلفت بمطايي التكلّم عن العربية الوسطى غير النظامية نماذج كثيرة وفيرة عن تقليل المفخّمات، والميل بها نحو الترقيق، وهي الحال نفسها في العربية الحديثة.

وبالوسع القول أن صوامت الإطباق، قد غدت بأجمعها تُلفظ نصف مفخمة تقريباً، مع ترك تقدير الكمّ الدقيق هنا للبرهنة المخبرية هكذا في (صَفّ تلفظ: saff، وضنّ تلفظ: dann، وظنّ تلفظ: zann) فأربعة المفردات هذه لم تعد تُشافهُ بالتفخيم المُغلّظ، (ص،ض،ظ). المعهود في الفصحى النظامية لدى أغلب المتقنين غير المختصين بإقليم الأردن حالياً، خاصة لدى سكّنى المدن، فهي تشافهُ بما يقاربها من (س، د، ز).

وكذلك لم يبق أثرُ الإطباق قويا على صوامت الجوار، سواء مع صوامت مُقدّم الفم أم مع صوامت مُؤخّره نحو: (بَصَرَ: basar، وحَضَرَ: hadar، ومَطَرَ: matar، ونَظَرَ: nazar)، فالمقاطع السابقة على صوامت التفخيم (الباء والخاء والميم والنون)، في الكلمات الآتية، تُسمع مُرقّقة إلا من تفخيم ثانوي بسيط.

أما عن صوامت الاستعلاء غير المطبقة، فهي باستثناء القاف، تكاد تخلو من صفة التفخيم في ذات بنيتها نفسها، بله في جوارها، فكل ذلك يُسمع مُرقّقا، عند غير المختصين من أناس الأردن، ولدى طبقة النساء خاصة، بنحوه في: (خَدَم: hadam، وخامس: haamis، وغانم: ganam، وغالي: gaalii، ورسم: rasam، رابح: raabiḥ)، فصوامت الاستعلاء هنا تسمع مرققة، وجوارها كذلك يسمع مُرقّقا، ومثل هذا الترقيق يسري بالضرورة على الصوامت الشبيهة بالمستعلية، بنحوه في (أموال: amwaal، موالى: mawaalii، هَذَرَ: haḍar، فَرَوَة: farwah، فَرَس: faras، عامل: aamil)، اللهم عند البدو، ومجاوريهم من سكّنى الأرياف؛ فهؤلاء باقون على إرث موافق للتفخيم.

قيمة التفخيم صرفياً ودلالياً

في حاقّ الأمر فإن التفخيم لا ينعكس إيجاباً، ولا سلباً على صرفيات الكلمة العربية، وسيان وقع التفخيم قَصْدياً أم عفويّاً، فهو غير ذي أثر في نمو الثروة المعجمية العربية. وكذلك لا تتغير بوجوده مقطعية المقاطع، ولا هَوِيّة التصنيف الصرفي، بأيما كلمة مفردة بنفسها. وقيمتها الشكلانية محصورة في إعادة المَوْسَقَة الداخلية للكلمات، حسب. أما من الناحية الدلالية، فالتفخيم ذو مظهرين مُتَعَانِدِينَ، فهو بأحدهما مُعْطَى صَفْرِيّ القيمة الدلالية، وهو بالآخر مُعْطَى وَظِيفِيّ الدلالة، والاعتناء في البحث بِرُمْتِهِ، مركز في التفخيم صفري الدلالة.

التفخيم الصفري: إذ هو ضرب من التوليد اللغوي السالب، الذي لا يُؤكّد معنى مختلفاً في الكلمة بتفخيمها؛ فلم تتحصل باليد قط، ثنائيات معجمية عربية الأرومة قد أكسبها تفخيمها معنى مغايراً لترقيقها. والتطبيقات بمطاوي البحث مُصادقة على ذلك. والتفخيم في هذا السياق لا يعدو كونه أمانة كاشفة عن سلوك اجتماعي لغوي، لدى هذه أو تلك من طبقات المجتمع، أو عن خصائص لهجية فارقة بإحدى قبائله.

التفخيم الوظيفي: ويؤيزه في الاستعمال مقيدة لا مطلقة، وإنما يُلاحظ في فئة الكلم، التي تتشكل بنيوياً، وبها صامت أو أكثر من صوامت الإطباق، فهذه يلزمها التفخيم معنى ومبنى، بصفة جبرية، وإلاّ التبتست بنظائرها المرققة (صف: سَفَ، وضَلال: دَلال، وطين: تين، ظل: ذَل أو زَل)، والفنانون حالياً، ومنهم المسرحيون خاصة، يتكئون على حالات التناظر بين التفخيم والترقيق في خلق عنصر الفكاهة، وأدب الإضحاك، وكان الجاحظ قد اعتنى بهذا الصنيع كثيراً، في تكلمه عن اللحن لدى طبقات مجتمع البصرة^(١).

وفضلاً عن التفخيم الوظيفي بالكلم المطبق، فثمة حالات نادرة أخرى، يمكن أن يُلمَح فيها مثل هذا الاتجاه، مثلما هو في التداخل بين مستويين لغويين مختلفين، الأعجمي مع العربي، والفصيح مع العامي، ولكن نظام الأبجدية العربية، لا يعكس الفرق هنا، وهو يرسم ثنائيات الصوت برمز واحد، ويترك التمييز للسمع والمقام، ومنه:

- (والله): بتفخيم اللام وكسر الهاء للفظ الجلالة وبتريقتهما صفة للعابث اللاهي.
- (عمّي): بتفخيم العين شبه جملة (على أُمّي)، وبتريقتهما مركب إضافة لشقيق الأب.
- (خالي): بتفخيم الخاء صفة للفراغ، وبتريقتهما مركب إضافة، اسم لشقيق الأم.
- (أبلّه): بتفخيم اللام في اللهجة المصرية، هي المُدرّسة أو الأخت الكبرى وبالتريق بمعنى الأحمق أو الأخرق.

- (باش): بتفخيم الباء لقب تركي للقائد، وبالتريق من بشاشة الوجه.

خاتمة

وجازة البحث: بآية ما سلف من المباحثة في ظاهرة التفخيم، على تَشَعُّب جزئياتها، يتأكد أن التفخيم مجرد مَوْسَقَة داخلية تَسْمَح بها إمكانيات النسق، لدى تَوَلِّيف الكلمات، بأيما مستوى لغوي كان، وهو لا يحمل قيمة توليدية: صرفية أو دلالية إلا نادراً، عند تداخل فصيح مع عامي، وعجمي مع عربي، وقواعده تَتَسِم بالمرونة والتَرخُّص في

(١) انظر: الأقطش، عبد الحميد: اللحن على أسنة العجم القدامى، أبحاث اليرموك، ١٩٩٨م، عدد ١، ص ٧٧، وانظر: حاشية ٥٠.

الممارسة ما بين عربية نظامية وغير نظامية، والاختيار في غير النظامية مُتّصاعِد نحو تقليل التفخيم، أو العزوف عنه، مع ميل البدوثة إلى التفخيم، والحضرة إلى الترفيق. وكذا ينتهي ما تيسر في الموضوع، وفيه بعض الاحتمال الممكن، لا على أنه فصل الخطاب.